



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٨ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ صندوق النقد الدولي يتوقع نموًا 4.5 في المئة للمغرب

وأسعار الطاقة. ولم يستبعد الصندوق أن يسجل النمو في المغرب 3.1 في المئة خلال العام 2018 المقبل لأسباب مناخية.



توقع المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي في تقرير صدر عنه في إطار المادة الرابعة، أن يسجل الاقتصاد المغربي نموًا 4.4 في المئة نهاية السنة الحالية، على أن ينخفض التضخم إلى 0.6 في المئة مدفوعاً بمحصول زراعي جيد وتحسن أداء الصادرات الصناعية والغذائية والفوسفات ومشتقاته، فضلاً عن انتعاش اقتصادات منطقة اليورو.

ووفقاً للتقرير فإن آفاق المدى المتوسط لا تزال مؤاتية في المغرب، حيث من المرجح أن يصل النمو إلى 4.5 في المئة بحلول 2021، غير أن الأخطار بحسب الصندوق لا تزال مرتفعة وتتعلق أساساً بمستوى النمو في الدول المتقدمة والصاعدة، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية، إضافة إلى تقلب الأسواق المالية العالمية

■ نمو الودائع الأجنبية للمصارف السعودية 6.55 في المئة

واستقرت الودائع بالعملة الأجنبية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) بمتوسط 127 مليار ريال، مقارنة بمتوسط العام الماضي عند 152.4 مليار ريال ومتوسط عام 2015 عند 154.6 مليار ريال. وشكلت ودائع الأفراد والشركات نحو 70.6 في المئة من إجمالي الودائع الأجنبية وبنحو 95.08 مليار ريال، فيما شكلت ودائع الهيئات الحكومية نحو 29.4 في المئة وبنحو 39.60 مليار ريال. كما شكلت الودائع الأجنبية بنهاية أكتوبر 8.41 في المئة من إجمالي الودائع لدى المصارف المحلية، فيما كانت تشكل نحو 7.8 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

سجلت الودائع الأجنبية لدى المصارف المحلية في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 6.55 في المئة خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر)، على أساس سنوي، كما سجلت نمواً بنسبة 4.7 في المئة مقارنة مع الشهر السابق من العام الحالي.

وبلغت الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية نحو 134.69 مليار ريال مقارنة بـ 126.40 مليار ريال خلال الفترة ذاتها من العام السابق، مسجلة نمواً بنسبة 6.55 في المئة بفارق بلغ نحو 8.28 مليار ريال، بحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما".



■ مجلس الوزراء السوداني يقر موازنة 2018



وعاش السودان موجة تضخمية استمرت لنحو عام بعد تقليص الدعم عن الوقود وعن سلع أساسية في نهاية 2016. وانخفض معدل التضخم السنوي في السودان الشهر الماضي، لكن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ارتفع بين أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) بنحو 1.75 في المائة، ما يعكس استمرار الضغوط التضخمية.

أقرّ قطاع التنمية الاقتصادية التابع لمجلس الوزراء في السودان، مشروع الموازنة للعام المالي المقبل، الذي يستهدف تحقيق نمو اقتصادي بنحو 4 في المائة في 2018.

وتستهدف الموازنة الجديدة السيطرة على معدلات التضخم المتفاقمة، بحيث يصل متوسط التضخم في 2018 إلى نحو 19.5 في المئة، علاوة على زيادة الاستثمارات العامة بمعدل 17.6 في المائة وإضافة 60 ألف وظيفة.

وفي هذا المجال لفت وزير المالية والتخطيط الاقتصادي محمد عثمان الركابي، إلى أن "الموازنة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام". وكان صندوق النقد الدولي توقع في تقرير أخير عن السودان أن يصل النمو في عام 2017 إلى 3.25 في المائة.

■ 3.1 في المئة النمو المتوقع للبلدان العربية في 2018



الفترة ذاتها بمعدل 3.7%، وإمكانية استقرار أسعار النفط فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل.

ووفقاً للتقرير، فإنّه مع استمرار الإصلاحات المالية في غالبية الدول العربية التي طالت العديد من بنود الدعم وتنمية الإيرادات العامة، من المرجح أن تشهد موازنات 14 دولة عربية تحسناً واستقراراً خلال العام المقبل، رغم استمرار العجز في غالبيتها.

توقع تقرير صادر عن "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - ضمان" أن تشهد الاقتصادات العربية تحسناً في متوسط معدل النمو ليبلغ 3.1% في 2018، على أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العربية نحو 2.8 تريليون دولار في العام القادم. وتأتي توقعات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات رغم وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العربي وتوقعات نموه، بسبب غموض مسار أسعار النفط والأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، حيث تعاني الاقتصادات العربية تباطؤاً، خاصة الدول العربية المنتجة للنفط المتأثرة بهبوط الأسعار منذ نحو 3 سنوات.

وتتزامن توقعات التحسن مع النمو المحتمل للاقتصاد العالمي خلال

■ "النقد الدولي" يتوقع نهوًا 4.1 في المئة للكويت في 2018



وأظهر التقرير أنّ تراجع الإيرادات النفطية، أسفر عن زيادة كبيرة في عجز الموازنات العامة وتباطؤ في معدلات النمو، في الوقت الذي يحتاج فيه المواطنون الشباب إلى المزيد من فرص العمل، مبيّنًا أنّ آفاق النمو في دول الخليج لاتزال ضعيفة على المدى المتوسط في ظل أسعار النفط المنخفضة والمخاطر الجيوسياسية.

توقّع صندوق النقد الدولي، أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت إلى 4.1 في المئة خلال العام 2018 المقبل، في الوقت الذي سيشهد فيه الناتج المحلي الإجمالي النفطي الفعلي ارتفاعاً ليصل إلى 4 في المئة، مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي غير النفطي عند 3.5 في المئة.

وكشف تقرير صادر عن الصندوق احتمال ارتفاع نمو القطاع غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.6 في المئة مع نهاية هذا العام، من 1.8 في المئة خلال 2016، مقابل انخفاض متوقع خلال العام المقبل ليصل إلى 2.4 في المئة.

وبحسب "صندوق النقد" قد يؤدي انخفاض الإنتاج النفطي في دول الخليج، إلى انخفاض النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 0.5 في المئة هذا العام، بعد أن بلغ 2.2 في المئة خلال 2016.